إغلاق السوق بمناسبة الأعياد الوطنية قلل من حدة الخسائر

الوطني للاستثمار: «كورونا» يقضي على مكاسب بورصة الكويت منذ بداية العام

قال تقرير صادر عن شركة الوطني للاستثمار أن الأسواق الخليجية سجلت تراجعات واسعة النطاق خلال شهر فبراير الماضي على أثر ارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا، حيث تراجع مؤشر S|P المركب للأسهم الخليجية بنسبة 7.24% خلال فبراير لتبلغ خسائره 8.69% منذ بداية العام.

واتخذت المؤشرات الكويتية الرئيسية اتجاهاً تراجعياً خلال فبراير تماشياً مع معظم الأسواق الخليجية والعالمية الأخرى، وذلك في ظل ارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في البلاد بنهاية الشهر، وشمل التراجع مؤشر السوق العام بنسبة 4.0 %، ليقضي على المكاسب الهامشية التي سجلتها المؤشرات الكويتية خلال الشهر السابق.

وسجلت المؤشرات نسبة تراجع، منذ بداية عام 2020 حتى تاريخه، بلغت 3.3 % لمؤشر السوق العام، و3.5 % بالنسبة إلى مؤشر السوق الأول، مع الأخذ بالاعتبار أن إغلاق السوق بمناسبة عيدي الوطني والتحرير ساهم في الحد من الخسائر خلال شهر فبراير.

وأضاف التقرير أن السوق القطري تصدر قائمة الأسواق الخليجية الخاسرة متراجعاً بنسبة 9.12% خلال شهر فبراير وتلاه مؤشر تداول السعودي بخسارة بلغت نسبتها 7.50%.

كذلك أغلقت أسواق الإمارات في المنطقة الحمراء حيث تراجع مؤشر سوق دبي المالي ومؤشر سوق أبو ظبي العام بنسبة 7.18% و4.94% على التوالي.

من ناحية أخرى تمكن سوقي عُمان والبحرين من الإغلاق في المنطقة الخضراء مع نهاية الشهر حيث ارتفع مؤشر MSM30 في مسقط بنسبة 1.27% ليراكم 3.76% منذ بداية العام، في حين ارتفع مؤشر البحرين العام بشكل هامشي بنسبة 0.17% لتصل أرباحه منذ بداية العام إلى 3.12%.

أما في باقي الأسواق العربية الرئيسية فقد تراجع مؤشر EGX 30 المصري بنسبة 6.54%، حيث أغلق مؤشر S|P Pan Arab للأسهم العربية على تراجع بنسبة 6.96% خلال الشهر و7.66% منذ بداية العام.

وأشار التقرير إلى الولايات المتحدة والأسواق العالمية التي شهدت خلال شهر فبراير التي شهدت أسبوعاً تاريخياً حيث كانت المخاوف من انتشار فيروس كورونا وتأثيره على الأسواق المالية والاقتصاد العالمي محور الاهتمام الرئيسي للمستثمرين.

وانخفضت المؤشرات الأمريكية بنسبة تصل إلى 12.8% لمؤشر ستاندرد آند بورز 500 و14% لمؤشر داو جونز خلال الأسبوع الأخير من فبراير، مما يجعله أسوأ انخفاض أسبوعي منذ عام 2008، في حين ارتفع معدل التذبذب مع وصول مؤشر VIX إلى 49.48 قبل أن يغلق الأسبوع على 40.11.

وأغلق مؤشر MSCI AC World للأسهم العالمية شهر فبراير منخفضاً بنسبة 8.2% بعد أن تراجع بنسبة 11.6% خلال الأيام العشرة الأخيرة من الشهر، عندما اشتدت حدة تراجع السوق العالمي.

من ناحية أخرى، انخفض مؤشر MSCI EAFI، الذي يمثل أداء الأسواق المتقدمة خارج الولايات المتحدة وكندا، بنسبة 9.2 % لهذا الشهر، لتصل خسائره السنوية إلى 11.2 %.

تباطؤ للاقتصاد العالمي

وذكر التقرير أن المخاوف من حدوث تباطؤ للاقتصاد العالمي بسبب انتشار وباء الكورونا أدت إلى شل الأسواق العالمية وزيادة التكهنات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يمكن أن يخفض أسعار الفائدة بما يصل إلى 50 نقطة أساس دفعة واحدة أو على مرحلتين خلال اجتماعاته القادمة في مارس وأبريل. كما قدر بعض المحللين أن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بدعوة لعقد اجتماع طارئ لخفض أسعار الفائدة.

وفي بيان له يوم الجمعة قال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي أن الاحتياطي الفيدرالي سوف يستخدم أدواته ويتصرف حسب الاقتضاء لدعم الاقتصاد.

وكان أظهر التقدير الثاني للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي للربع الرابع من عام 2019 نمواً سنوياً بنسبة 2.1%، بما يتوافق مع التقدير المسبق ونسبة النمو للربع الثالث.

الأسواق الناشئة

وقال التقرير أنه لم يكن الانخفاض في الأسواق الناشئة حاداً كما كان في نظيراتها المتقدمة خلال الشهر حيث أن التراجع في هذه الأسواق كان قد بدأ في شهر يناير.

وانخفض مؤشر MSCI EM بنسبة 5.3% في فبراير بعد خسارته بنسبة 4.69% خلال شهر يناير، ليصل إجمالي انخفاضه السنوي إلى حوالي 9.8% وهو ما يتماشى مع مؤشرات الأسهم العالمية.

ومن بين أكبر الخاسرين في الأسواق الناشئة كان مؤشر بورصة اسطنبول 100 والبورصة الروسية اللتين انخفضتا بنسبة 11.0% و9.5% على التوالي في فبراير.

الأسواق الأوروبية

وأوضح التقرير أنه لا يزال النشاط الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي ضعيفاً حيث أظهرت التقديرات للناتج المحلي الإجمالي الأوروبي للربع الرابع نمواً بنسبة 0.9% على أساس سنوي، بانخفاض عن 1.2 % للربع الثالث، وفي المملكة المتحدة، تراجع مؤشر FTSE 100 بنسبة 9.7% في فبراير، لتبلغ خسائره 12.8% منذ بداية العام.

في حين واصل نشاط التصنيع انتعاشه خلال الشهر الثاني من العام وقفز مؤشر مديري المشتريات الصناعي ماركيت إلى 51.9 في فبراير، مرتفعاً من 49.7 في يناير. وارتفع مؤشر التضخم أيضاً مع ارتفاع المؤشرات الرئيسية والمقاييس الأساسية لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 1.8% و1.6% في يناير من 1.3% و1.4% على التوالي في ديسمبر.

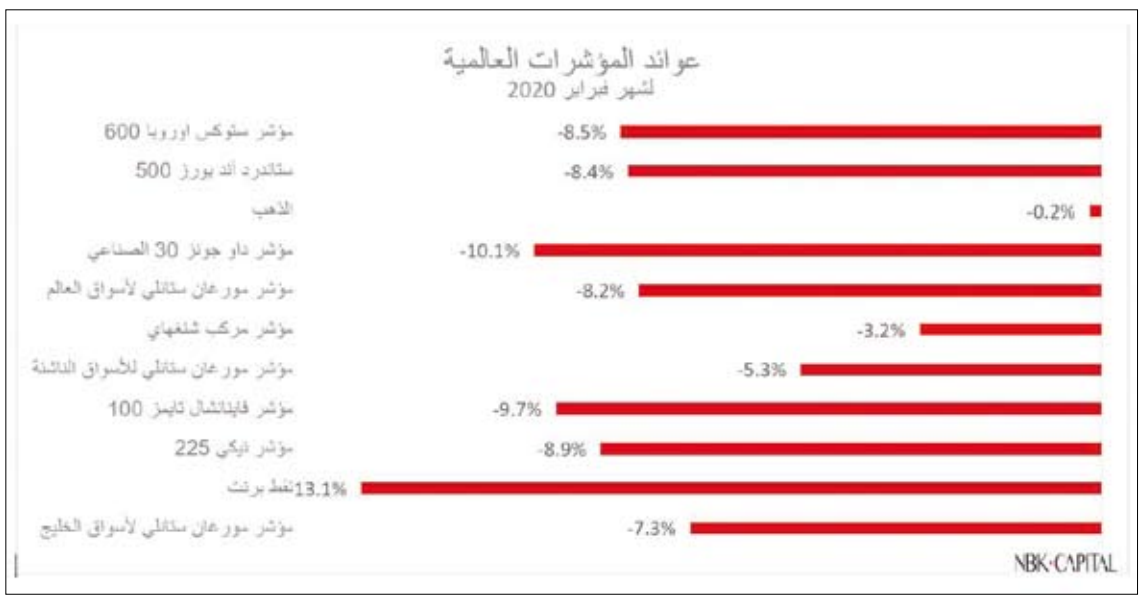

6 نصائح للتعامل مع خسائر الأسهم الفادحة

وسط خسائر قاسية للأسهم بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، عدد كريم العيطة، مستشار الاستثمار لدى Bank of Singapore، نصائح مهمة للمستثمرين في مختلف أسواق العالم، للمساعدة على تخفيف أو تجنب القطاعات الخاسرة في ضوء المخاطر المحدقة بالاقتصاد العالمي جراء انعكاسات هذا الفيروس المميت، بجانب آثار الإجراءات الهادفة لمواجهة تفشي الفيروس على الأسواق.

ويمكن تلخيص النصائح التي أوردها العيطة بـ6 محاور عبر العديد من الإشارات على رأسها تجنب الاستثمار في الأسهم ذات الصلة بقطاع السياحة والسفر لكونها شديدة التأثر بتداعيات فيروس كورونا، إضافة إلى ضرورة توزيع الأموال المستثمرة جغرافياً وقطاعياً، بهدف تنويع المخاطر واقتناص بعض الفرص الناشئة من الهبوط.

علاوة على ذلك، يجب الابتعاد عن مخاطر الاستثمار في قطاع التجزئة الذي يعتبر ذا صلة قوية بالتداعيات السلبية لتفشي الفيروس، ومن ثم العمل على خفض استخدام الديون في عملية الاستثمار والاستعانة عن ذلك في تبديل المراكز أو مراجعة البدائل المتاحة.

كما أكد العيطة على ضرورة حيازة مقدار مناسب قياسا للمحفظة الاستثمارية من الذهب والمعادن النفيسة وأدوات الدخل الثابت مثل السندات، وأخيراً الامتناع عن المغامرة في أخذ الخطورة المحددة أو الواضحة كالاستثمار في دول معرضة لخطر شديد من الفيروس.

وشرح مستشار الاستثمار لدى Bank of Singapore أن التوقعات تشير إلى قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي الأميركي) بخفض مرتقب للفائدة، متوقعاً أن يكون مقدار الخفض 50 نقطة أساس (0.5%) منذ الآن وحتى يونيو 2020.

وأشار العيطة إلى ضخ الصين 1.7 مليار دولار ضمن عمليات الأسواق المفتوحة، لتعزيز سيولة السوق، في مواجهة التبعات الثقيلة للفيروس، متوقعاً أن تواصل الصين، سياسة نقدية أكثر مرونة، وسياسة مالية موجهة للشركات المتضررة، عبر تقليل الضرائب ودعم القروض.

كما رجح أن تشهد دول أخرى تحركات من البنوك المركزية، ومن الحكومات على غرار ما جرى في هونغ كونغ.

«ساما»: السعودية تحظى بالمقومات اللازمة للحد من تأثير «كورونا» على الاقتصاد

قال أيمن السياري، نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما»، إن المؤسسة تعمل مع القطاع المالي على وضع السياسات المناسبة للحد من تأثير فيروس «كورونا» في الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن المؤسسة لديها الأدوات اللازمة للتعامل مع التطورات، وأن المملكة تقيم وتتابع من كثب تطورات الفيروس الجديد مع جميع الجهات ذات العلاقة سواء داخل المملكة أو خارجها، وفقاً لجريدة الاقتصادية.

جاء ذلك بالتزامن مع إعلان وزارة الصحة ظهور نتائج مخبرية تؤكد تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا الجديد Covid-19 لمواطن قادم من إيران عبر البحرين، ولم يفصح عند المنفذ السعودي عن وجوده.

وأهابت الوزارة بالجميع التواصل مع مركز صحة 937 في حال الرغبة في أي استفسار يخص الفيروس، مشددة على أخذ المعلومات من مصادرها الرسمية وعدم الانسياق وراء الشائعات.

واتخذت المملكة عدة إجراءات لحماية أراضيها من فيروس كورونا إذ أعلنت تعليق دخول مواطني دول مجلس التعاون إلى مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة بشكل مؤقت، كما علقت أيضا تأشيرات الدخول السياحية للقادمين من الدول التي يتفشى فيها الفيروس، فضلاً عن تعليق الدخول للمملكة لأغراض العمرة وزيارة المسجد النبوي مؤقتاً.

ويأتي ذلك في ظل إعلان دول العالم اتخاذ إجراءات احترازية اقتصادية لمواجهة «كورونا»، كان بينها عربيا مطالبة مصرف الإمارات المركزي، المؤسسات المصرفية والمالية بإعادة جدولة القروض، ومنح تأجيلات مؤقتة على دفعات القروض الشهرية، وخفض الرسوم والعمولات للعملاء المتأثرين بتداعيات الفيروس، لافتا إلى أن البنوك وشركات التمويل ستظل مسؤولة بالكامل عن قراراتها الائتمانية.

ونصح جميع البنوك وشركات التمويل بمراجعة وتحديث خطط استمرارية الأعمال الخاصة بها وذلك بهدف ضمان جاهزية القطاع المالي للإمارات لأي تصاعد محتمل لفيروس كورونا.

البحرين تدرس نقل أصول نفطية لصندوق حكومي وطرحه للمستثمرين

تدرس مملكة البحرين نقل بعض أصولها من النفط والغاز الطبيعي إلى صندوق حكومي مقترح، سعياً منها لتسهيل عمليات بيع الأسهم للمستثمرين، حيث تسعى المملكة لموازنة ميزانيتها.

في هذا الصدد، قال وزير النفط محمد بن خليفة آل خليفة: «إن الحكومة تعمل على مشروع لبيع أسهم للنفط والغاز، وقد تقرر المضي قدماً فيه في وقت لاحق من هذا العام».

وأضاف وزير النفط إنه لا يزال لم يقرر تحديد الأصول، التي سيتم وضعها في الصندوق المقترح وكيفية تقييمها.

وأدى انخفاض أسعار النفط الخام منذ عام 2014 إلى حث الدول الخليج النفطية على اتخاذ خطوات غير مسبوقة للانفتاح على المستثمرين الأجانب لمحاولة تعزيز ميزانيات هذه الدول.

وتعتزم البحرين التي يعتبر النفط والغاز عنصرين أساسيين في اقتصادها، موازنة ميزانيتها بحلول عام 2022.

وزاد عجزها إلى 13% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، على الرغم من أنه قد تحسن، وتقلص في عام 2019 إلى 4.7% من الناتج الاقتصادي من 6.3% قبل عام، وفقاً لوزارة المالية والاقتصاد الوطني الشهر الماضي.

وقال الشيخ محمد بن خليفة إن الصندوق المقترح وبيع حصة فيه سيكون بمثابة «قناة للمستثمرين من القطاع الخاص للدخول فيه، وهو ما لم يقم به في قطاع النفط والغاز في البحرين من قبل».

بسبب تفشي فيروس «كورونا»

المركزي الإماراتي بصدد تخفيض توقعات النمو

قالت ماجدة قنديل، رئيسة دائرة البحوث الاقتصادية في مصرف الإمارات المركزي، لإذاعة دبي إن النمو في الإمارات في عام 2020 سيشهد بعض التأثير لضعف النمو العالمي بسبب فيروس كورونا.

وأضافت أن على المصرف إعادة تقييم توقعات نمو 2020.

ويأتي هذا عقب مطالبة مصرف الإمارات المركزي، المؤسسات المصرفية والمالية بإعادة جدولة القروض، ومنح تأجيلات مؤقتة على دفعات القروض الشهرية، وخفض الرسوم والعمولات للعملاء المتأثرين بتداعيات الفيروس، لافتاً إلى أن التمويل ستظل مسؤولة بالكامل عن قراراتها الائتمانية.

ونصح جميع البنوك وشركات التمويل بمراجعة وتحديث خطط استمرارية الأعمال الخاصة بها، وذلك بهدف ضمان جاهزية القطاع المالي للإمارات لأي تصاعد محتمل لفيروس كورونا.

«كورونا» يقفز برسوم الشحن البحري بنسب تصل إلى 70 %

قدر رئيس شركة لاند مارك للخدمات والاستشارات البحرية، الكابتن عمرو قطايا، ارتفاع رسوم «نول» الشحن البحري بنسب كبيرة بين 50% و70% على خلفية التداعيات المتسارعة لانتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19".

وقال قطايا إن السفن التي تعمل بين الخطوط البحرية الكبرى، باتت تواجه تحديات رفعت الكلفة، بشكل كبير، من بينها تعطل حركة الحاويات التي تكدست في دول وأحدثت نقصاً فيها في دول أخرى، جراء إجراءات الوقاية من الفيروس، وإجراءات التعامل معه بمختلف دول العالم.

وأضاف أن قلة الشحن من الموانئ الصينية، والكورية، سببت تكدساً في الحاويات الفارغة لدى هذه الموانئ، في حين أصبحت الحاويات أقل في دول أخرى ما تسبب برفع كلفة الحاويات نفسها.

وتوقع استمرار اضطراب أسواق الشحن البحري، طالما لم تظهر بيانات جديدة توضح الرؤية أكثر حيال تطورات فيروس كورونا المستجد.

وقال إن رسوم الشحن البحري تأثرت بالسابق بنسب صعود بين 20% و30% والآن نشهد صعوداً أكبر للأسعار، مرجعاً ذلك إلى عوامل عدة زادت من تكاليف الشركات التي تقوم بالشحن.

أبوظبي التنموية القابضة تبرم اتفاقاً لإطلاق شركة طيران اقتصادي

أعلنت شركة أبوظبي التنموية القابضة عن إبرام اتفاق نهائي مع شركة الطيران «ويز إير» القابضة. ويتم بموجب الاتفاق إطلاق شركة مشتركة جديدة للطيران الاقتصادي باسم «ويز إير أبوظبي»، والمقرر أن تبدأ عملياتها من مطار أبوظبي الدولي خلال خريف العام الجاري، وفقا لما نقلته صحف إماراتية محلية.

وتخطط الشركة الجديدة لبدء رحلاتها خلال النصف الثاني من العام الجاري، إذ ستجمع بين توفير رحلات طيران بتكلفة منخفضة والتجارب ذات الجودة العالية للمسافرين على متن رحلاتها، والتي ستنطلق إلى مجموعة واسعة من الوجهات في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا.

ومن المقرر أن تبدأ الشركة خلال الأشهر المقبلة في عملية التوظيف. وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع برنامج المسرعات التنموية «غداً 21»، والذي يعمل على دفع مسيرة تنمية أبوظبي إلى آفاقٍ جديدة من خلال الاستثمار في الأعمال والابتكار والمجتمع. وبموجب الاتفاق المبرم بين الطرفين، فقد بدأ فريق التطوير بالشركة أعمالها المبدئية، والتي تضمنت العمل مع الهيئة العامة للطيران المدني لاستصدار «شهادة مشغّل جوي»، و«ترخيص التشغيل» لعمليات الشركة.

وقال محمد السويدي، الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي التنموية القابضة: «يحظى قطاع السياحة بأولوية كبيرة في استراتيجية أبوظبي». ورصدت حكومة أبوظبي الاستثمارات اللازمة لتعزيز هذا القطاع، والتي لا تقتصر على دعم المطارات فحسب، بل تشمل أيضاً تطوير البنية التحتية السياحية مثل الفنادق والمنتجعات والمعالم الثقافية الممتدة بمختلف أنحاء الإمارة.

وشهد العام الماضي تحقيق رقم قياسي بعدد الزائرين بلغ 11.35 مليون زائر إلى أبوظبي، ويرجع الفضل في ذلك إلى توفر وسائل الترابط التي تسهّل تنقل الزائرين بين مختلف مناطق الإمارة وبتكاليف تناسب مختلف الفئات.